

اي سمي اللحم فلا ينفذه الماء والا دل هو القتيح قاله ابو سبي وقال القصار  
يجب اقبال الماء الى ما تحته ان طال القصر فهو حسن الاقله الذي لم يجس  
اذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل الجلد قال بعضهم يجوز غسله لانه خلق وقال  
بعضهم لا يجوز وهو الاصح لانه حكم الظاهر حتى ان البول اذا نزل اليه انقص  
الوضوء والمشي اذا خرج اليه وجب الغسل بالاجماع وكذا صححة التبول في شح  
الكثير واختاره في التوارك وان خرج بوله حتى صار في القلفة فعليه الوضوء  
بالاجماع وان لم يظهر اي اى خارج القلفة رجل اغتسل وبقي من اسنانه طعام  
من جنوا وغيره قال بعضهم ان كان زائدا على قدر الحمة لا يجوز غسله وان  
كان قدر الحمة او اقل جوز اعتبارا بفساد الصوم والصلوة بابتلاع مقدارها  
على قول والقيح انه مقدارها غير معفو هناك وانما العفو ما دونه فانه  
قليل وفي الفتاوى ان كان بين اسنانه طعام ولم يصل الماء تحته في الغسل  
جاز لان الماء ينسئ لطيفه يصل تحته غالباً قال في الخلاصة وبم يفتى وقال  
بعضهم ان كان صلماً بغير القناد اي قوتياً مضموعاً مضموعاً متوكداً اي شديداً  
يجب بدخلت اجزؤه وصاد كالعجين الصلب لا يجوز غسله قلاً وكثيراً  
وهو الاصح لا امتناع نفوذ الماء مع عدم التفرقة والمخ كذا في الزبيرة وذكر  
في المحيط اذا كان عاظاً هربدين جلد سمك او غير مضموع قد جفت واغتسل و  
نوشا

او نوشا ولم يصل الماء الى ما تحته لم يجز وذكر في المحيط ان كان في اسنانه هو  
مجوف يبقى فيه طعام واغتسل من الجنابة لا يجوز به ما لم يخرج ومري عليه الماء  
لم يجز وكذلك ان اليابس في الانف لانه هذه الاشياء تمنع نفوذ الماء لصلابتها  
وقال في الزبيرة في مسئلة الجنابة بان بقي من حوصه على بدنهما والطيب والذرة  
اذا بقيا على البدن مجزء وضوءهم للفقهاء لانه هذه الاشياء لا صلابة  
لها فينفذها الماء وعليل الفتوى اي عطاها في الزبيرة اذا المعتبر في جميع ذلك  
نفوذ الماء ووصوله الى البدن وان كان برحله سقاء بجعل فيه الشعر الملام  
ان كان لا يضر اقبال الماء تحته لا يجوز غسله ووضوءه وان كان يقصره يجوز  
اذا امر الماء على ظاهر ذلك وايضا للماء الى داخل السنة فرضه في الغسل لكونه من  
ظاهر البدن وكذا الاستنجاء بالماء فرض عند الغسل وان لم يكن اي ولم يكن عليه  
اي موضع الاستنجاء بخاسة حكمية وهي الجنابة وكذا تحليل الاصابع في الغسل  
والوضوء فرضه ان كانت الاصابع منقصة بحيث لا يد طها الماء بالتحليل غير  
منقصة وان كانت الاصابع منقصة فربوا التحليل سنة وكذا اتقاء البثرة  
اي ظاهر الجلد باسالة الماء عليها وبل الشعر فرضه ايضا لقوله عليه السلام  
الاقبلوا الشعر والنحو البتق لقوله ثم ان تحت كل شعرة جنازة وفي رواية  
جاسة ولو بقيت من بدن لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة وان قل اي